

# تحولات الثابت والمتغير في العلاقات الدولية بعد الأزمة الأوكرانية

د. عبد الوهاب محمد الحار\*

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة مصراتة - ليبيا

\*a.elhar@eps.misuratau.edu.ly

تاريخ النشر 2025.09.21

تاريخ الاستلام 2025.08.03

## الملخص:

شهد النظام الدولي تحولات كبيرة ومعقدة في بنية العلاقات الدولية خلال العقود الأخيرة، وكان النزاع الأوكراني الذي بدأ في فبراير 2022 نقطة تحول أساسية في هذه التحولات، تكشف الأزمة الأوكرانية عن عودة بعض الأنماط التقليدية في التفاعل الدولي مثل استخدام القوة العسكرية الصلبة وعودة الحرب التقليدية بين الدول، مما جعل حلف الناتو يلعب دورًا محوريًا في السياسة الدولية. في الوقت نفسه، ظهرت تحولات نوعية في النظام الدولي، مثل تصاعد دور الفواعل غير التقليدية تهديدات الأمن السيبراني، وأمن الطاقة والغذاء. لقد عمقت الأزمة الأوكرانية التوترات بين القوى الكبرى وأعدت تشكيل التحالفات الدولية، مما أدى إلى تعزيز ملامح التحول نحو عالم متعدد الأقطاب، على الرغم من عودة بعض الثوابت التقليدية مثل القوة العسكرية، فإن الأزمة كشفت أيضًا عن تغييرات عميقة في الجغرافيا الاقتصادية والأمنية خاصة في مجالات مثل الطاقة وسلاسل الإمداد، مما يزيد من تداخل القضايا الأمنية والاقتصادية.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير الأزمة الأوكرانية على النظام الدولي، بما في ذلك الثوابت والمتغيرات في مفاهيم القوة، وتوازنات القوى، الأمن القومي، والتحالفات العسكرية، بالإضافة إلى التأثيرات الاقتصادية والجيوسياسية التي تسببت فيها، كما تسعى إلى تقديم رؤية استشرافية حول مستقبل العلاقات الدولية في ضوء هذه التحولات.

**الكلمات المفتاحية:** الأزمة الأوكرانية، التحولات الجيوسياسية، الاقتصاد العالمي، التحالفات

العسكرية، النظام متعدد الأقطاب.

## Constant and variable transformations in international relations after the Ukrainian crisis

Abdulwahab M. Elhar\*

Faculty of Economics and Political science, University of Misurata,  
Libya

\*a.elhar@eps.misuratau.edu.ly

Received: 03.08.2025

Publishing: 21.09.2025

### Abstract:

The international system has witnessed significant and complex transformations in the structure of international relations over recent decades, and the Ukrainian conflict, which began in February 2022, was a fundamental turning point in these transformations. The Ukrainian crisis reveals the return of some traditional patterns of international interaction, such as the use of hard military power and the return of conventional warfare between states, making NATO play a pivotal role in international politics. At the same time, qualitative shifts have emerged in the international system, such as the rising role of non-traditional actors, threats to cybersecurity, and energy and food security.

The Ukrainian crisis has deepened tensions between major powers and reshaped international alliances, reinforcing the features of the shift toward a multipolar world. Despite the return of some traditional constants, such as military power, the crisis has also revealed profound changes in economic and security geography, particularly in areas such as energy and supply chains, increasing the interconnectedness of security and economic issues.

This study aims to analyze the impact of the Ukrainian crisis on the international system, including the constants and variables in the concepts of power, balance of power, national security, and military alliances, in addition to the economic impacts. and the geopolitics that have caused it. It also seeks to provide a forward-looking vision of the future of international relations in light of these transformations.

**Keywords:** Ukrainian crisis, geopolitical transformations, global economy, military alliances, multipolar system.

### 1.1 مقدمة:

شهد النظام الدولي خلال العقود الأخيرة تحولات متسارعة ومعقدة، عكست تغيرًا عميقًا في موازين القوى ومفاهيم الأمن والتحالفات والاقتصاد السياسي العالمي. وقد شكّلت الأزمة الأوكرانية، التي اندلعت في فبراير 2022، لحظة فارقة في العلاقات الدولية المعاصرة، إذ

دفعت القوى الكبرى إلى إعادة ترتيب أولوياتها، وأثارت تساؤلات حول مدى استمرار بعض "ثوابت" النظام الدولي في ظل التغيرات الجيوسياسية المتلاحقة.

أبرزت هذه الأزمة، من خلال الغزو الروسي وردود الفعل "الغريبة"، عودة بعض أنماط التفاعل التقليدي التي كان يُعتقد أنها تراجعت، مثل اللجوء إلى القوة العسكرية، وعودة الحرب التقليدية بين الدول، وتصادم سباقات التسلح، وتعزيز التحالفات الأمنية. كما استعاد حلف شمال الأطلسي (الناتو) دورًا أكثر بروزًا، في حين برز مجددًا العامل الجغرافي والموارد الطبيعية كعناصر حاسمة في تحديد مكانة الدول.

في المقابل، رافقت هذه المظاهر التقليدية تحولات نوعية جديدة في بنية النظام الدولي، أبرزها تصاعد دور الفواعل غير التقليدية، وتزايد التهديدات المرتبطة بالأمن السيبراني، والطاقة، والغذاء. ولم تعد هذه التحديات حكرًا على المجال العسكري، بل باتت تتسم بتعقيد وترابط متعدد المستويات. كما عمقت الأزمة حالة الاستقطاب بين القوى الكبرى، ولا سيما بين الولايات المتحدة والغرب من جهة، وروسيا والصين من جهة أخرى، بما يعزز الاتجاه نحو نظام عالمي متعدد الأقطاب، يتسم بتغير في طبيعة التحالفات والشراكات الاستراتيجية.

كشفت الأزمة أيضًا، هشاشة سلاسل الإمداد العالمية، وكوّنت البعد الجيوسياسي للطاقة، مما جعل الاقتصاد العالمي أكثر عرضة للتقلبات الأمنية والعسكرية. كما أعادت إلى الواجهة جدلية فاعلية النظام الدولي، ودور المؤسسات الدولية مثل مجلس الأمن في إدارة الأزمات، في ظل الانقسامات الحادة بين أعضائه الدائمين.

في ضوء ذلك، يسعى هذا البحث إلى تحليل التحولات البنوية التي فرضتها الأزمة الأوكرانية على العلاقات الدولية، من خلال دراسة ما بقي ثابتًا وما طرأ عليه من تغيرات، لفهم ديناميكيات النظام الدولي المعاصر واستشراف اتجاهاته المستقبلية. يتناول البحث مفاهيم القوة وتوازن القوى، وأبعاد الأمن القومي، والتحالفات العسكرية، إلى جانب الأبعاد الاقتصادية والجيوسياسية للأزمة. كما يقدم قراءة مركبة للتفاعلات الدولية في مرحلة ما بعد الأزمة، في محاولة لتفكيك الثوابت والمتغيرات التي أعادت تشكيل الأولويات الدولية.

**2.1 مشكلة البحث:**

تتمثل مشكلة هذا البحث في تحليل التأثيرات العميقة للأزمة الأوكرانية على ثوابت النظام الدولي واستكشاف طبيعة التحولات التي أحدثتها في منظومة العلاقات الدولية. فرغم أن النظام الدولي شهد خلال السنوات الماضية تغيرات ملموسة، فإن الأزمة الأوكرانية التي اندلعت في 2022 شكلت نقطة تحول بارزة أعادت صياغة التفاعلات بين القوى الكبرى، وأحدثت تحولات واضحة في بنية القوة الدولية والنظام الأمني العالمي.

وتكمن الإشكالية في تداخل العوامل السياسية والعسكرية والاقتصادية والجيوسياسية بشكل معقد، ما يستوجب إعادة النظر في مفاهيم لطالما عُدت من الثوابت، مثل توازن القوى، وأهمية القوة الصلبة وأدوار التحالفات التقليدية. كما طرحت الأزمة متغيرات جديدة، منها تحولات سوق الطاقة، وبروز تهديدات غير تقليدية كالاختراقات السيبرانية، ما أدى إلى تعقيد المشهد العالمي. هذه التحولات قد تؤدي إلى إعادة تشكيل النظام الدولي، من خلال إضعاف بعض القوى وصعود أخرى، وإعادة بناء تحالفات قائمة أو تشكيل تحالفات بديلة، وسط حالة من التسارع والتنوع في التفاعلات، يصعب معها التنبؤ بمدى استمرارية هذه التحولات أو مآلاتها المستقبلية. بناءً عليه، تبرز أهمية البحث في رصد هذه التغيرات وتقييم مدى تأثيرها على مفاهيم الأمن والسياسة الخارجية والتحالفات والاقتصاد العالمي، وتحليل العلاقة بين الثوابت القديمة والمتغيرات المستجدة في ضوء ديناميكيات النظام الدولي الراهن.

**3.1 تساؤل البحث الرئيس:**

إلى أي مدى أثرت الأزمة الأوكرانية على الثوابت والمتغيرات في العلاقات الدولية والنظام

الدولي؟

**التساؤلات الفرعية:**

- 1- كيف أثرت الأزمة الأوكرانية في مفاهيم القوة وتوازنات القوى الدولية؟
- 2- ما مدى التحول الذي طال مفهوم الأمن القومي واستراتيجيات التحالف؟
- 3- ما انعكاسات الأزمة على الاقتصاد العالمي والخريطة الجيو-اقتصادية؟
- 4- هل تمثل التغيرات الحالية تحولات مؤقتة أم مؤشرات على تغير بنيوي دائم في النظام الدولي؟

**4.1 الفرضية الرئيسية:** تفترض الدراسة أن الأزمة الأوكرانية قد أحدثت تحولات بنيوية عميقة في النظام الدولي، أعادت الاعتبار لعناصر تقليدية مثل القوة العسكرية والتحالفات، وفي الوقت نفسه أفرزت متغيرات جديدة تتصل بأبعاد غير تقليدية للأمن والسياسة والاقتصاد، ما يشير إلى تحوّل دائم في بنية العلاقات الدولية.

#### **الفرضيات الفرعية:**

- 1- الأزمة عززت من أهمية القوة العسكرية في السياسة الدولية، وأعدت أنماط التفاعل التقليدية بين القوى الكبرى.
- 2- أسهمت في توسيع مفهوم الأمن القومي، بإضافة أبعاد غير تقليدية مثل الأمن السيبراني وأمن الطاقة.
- 3- قد تكون بداية لتحول بنيوي دائم في النظام الدولي، يميل نحو تعددية قطبية.
- 4- رغم بروز الثوابت التقليدية، إلا أن الأزمة كشفت عن تهديدات مركبة تطرح تحديات على فعالية المؤسسات الدولية في إدارة الأزمات.

#### **5.1 أهداف الدراسة:**

- 1- تحليل تداعيات الأزمة الأوكرانية على النظام الدولي من حيث الثوابت والمتغيرات.
- 2- رصد التحولات التي طرأت على مفاهيم القوة، والأمن، والتحالفات.
- 3- فهم الانعكاسات الاقتصادية للأزمة، خاصة في مجالات الطاقة وسلاسل الإمداد.
- 4- تقديم رؤية تحليلية واستشرافية لمستقبل العلاقات الدولية في ظل هذه المتغيرات.

#### **6.1 أهمية الدراسة:**

تتأتى أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول أزمة ما زالت مفتوحة على تطورات متعددة، وتُحدث تأثيرات مستمرة على النظام الدولي. وتهدف إلى تقديم قراءة شاملة للتغيرات الراهنة في العلاقات الدولية من منظور يجمع بين ما هو ثابت وما هو متغير، ما يسهم في تعزيز الفهم الأكاديمي والعملية للتطورات الجيوسياسية المعاصرة.

**الأهمية النظرية:** تقدم الدراسة إسهامًا علميًا في إعادة تقييم المفاهيم الكلاسيكية للعلاقات الدولية، من خلال اختبار مدى صلاحيتها في ظل الأزمات الكبرى، مثل الأزمة الأوكرانية، عبر توظيف مناهج تحليلية حديثة لفهم بنية النظام الدولي.

**الأهمية التطبيقية:** تكتسب الدراسة طابعًا تطبيقيًا من خلال تحليلها لأزمة محددة، تُستخدم كنموذج لفهم التفاعلات الدولية في سياق النزاعات، كما تُسهم نتائجها في توجيه صناعات القرار نحو مقاربات أكثر واقعية في التعامل مع التحولات الدولية الراهنة.

### 7.1 الدراسات السابقة:

بلفاسمي، مولود. "الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الروسية: دراسة نموذج الأزمة السورية والأزمة الأوكرانية: توظيف نموذج تعديل المسار في السياسة الخارجية لـ تشارلز هيرمان. مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، المجلد 9، عدد جوان 2017.

**ملخص الدراسة:** تناولت هذه الدراسة التغيرات في السياسة الخارجية الروسية من خلال تحليل أزمته سوريا وأوكرانيا، مع الاستناد إلى نموذج "تعديل المسار" لتشارلز هيرمان. وبيّنت الدراسة كيف أن روسيا حافظت على بعض الثوابت كالمصلحة القومية، بينما عدّلت أدواتها واستراتيجياتها استنادًا إلى سياقات الأزمة وتوازنات الريح والخسارة، خاصة خلال مرحلتي يلتسين وبوتين.

### أوجه الشبه والاختلاف مع الدراسة الحالية:

#### أوجه الشبه:

- 1- تركّز كلتا الدراستين على الأزمة الأوكرانية كمحور للتغير في العلاقات الدولية.
- 2- تتناولان تحليل الثوابت والمتغيرات في السياسة الدولية، وإن باختلاف الزاوية.
- 3- تسلطان الضوء على كيفية تفاعل الدول الكبرى مع الأزمات لتأكيد نفوذها الدولي.

#### أوجه الاختلاف:

- 1- الدراسة السابقة تركز على السياسة الروسية، بينما تدرس الحالية النظام الدولي ككل.
- 2- توظف الدراسة السابقة نموذجًا نظريًا محددًا، أما الحالية فتتفتح على مقاربات أوسع.
- 3- تختلف الأهداف؛ فالسابق يحلل مسار السياسة الخارجية الروسية، والحالي يتناول بنية العلاقات الدولية ما بعد الأزمة.
- 4- الطابع الزمني للدراسة السابقة تاريخي وتحليلي لمسارات مختلفة، في حين تتطرق الدراسة الحالية من الأزمة الأوكرانية كنقطة ارتكاز لتحليل التحول البنيوي المعاصر.

بن رقية، فتحة ناير. "مفهوم الأمن بين الثابت والمتغير في السياسة العالمية الراهنة - الحرب الروسية الأوكرانية محددًا". مجلة القانون، المجتمع والسلطة، المجلد 12، العدد 1، 2 مارس 2023م.

**ملخص الدراسة:** تناقش هذه الدراسة تطوّر مفهوم الأمن في ظل الحرب الروسية الأوكرانية التي اندلعت في فبراير 2022م، مركزة على التغيرات في التصورات والممارسات الأمنية عالمياً؛ بما في ذلك مراجعة مفاهيم القوة والأمن، سواء من جانب الدول المجاورة أو البعيدة عن ساحة الصراع، وتبيّن في ها الصدد الكيفية التي دفعت الاتحاد الروسي لإعادة إحياء مفاهيم مثل: "الأوراسية الجديدة" وتحولات في التحالفات والاستراتيجيات الأمنية.

**أوجه الشبه والاختلاف مع الدراسة الحالية:**

**أوجه الشبه:**

1- كلتا الدراستين تتطلقان من الأزمة الأوكرانية لتحليل التغيرات في السياسة العالمية، سواء من زاوية الأمن (في دراسة بن رقية) أو من زاوية العلاقات الدولية (في الدراسة الحالية).

2- تشتركان في رصد التحولات في النظام الدولي، خاصة في بعده الأمني والجيوسياسي.

3- يتناولان مفهوم الأمن كأحد العناصر المتغيرة، مع اختلاف في زاوية المعالجة في تصور كل باحث.

**أوجه الاختلاف:**

**1- المنهجية والمقاربة:**

دراسة بن رقية: تعتمد تحليلاً مفاهيمياً لمفهوم الأمن.

الدراسة الحالية: تعتمد تحليلاً بنويًا متعدد الأبعاد يشمل السياسة والاقتصاد والتحالفات.

**2- التوجه النظري:**

بن رقية: تركز على سلوك الدول من منظور براغماتي وأمني.

الدراسة الحالية: تقدّم قراءة أشمل للنظام الدولي مع منظور استشرافي.

**3- الامتداد الجغرافي:**

دراسة بن رقية: تركز على الفضاء الأوراسي والإقليمي.

الدراسة الحالية: تنظر إلى التحول من منظور عالمي دون التقيّد بجغرافيا محددة.

### 8.1 منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على مقارنة منهجية مركبة تمزج بين عدد من المناهج العلمية، ومقاربات تحليلية لفهم تحولات النظام الدولي بعد الأزمة الأوكرانية. ويمكن توضيحها على النحو التالي:

#### 1- المناهج المعتمدة:

- المنهج التحليلي: لفهم التغيرات السياسية والجيوسياسية الناتجة عن الأزمة.
  - المنهج التاريخي: لتفسير جذور الأزمات الدولية وانعكاساتها على توازن القوى.
  - المنهج المقارن: لمقارنة طبيعة النظام الدولي قبل الأزمة الأوكرانية وبعدها.
  - المنهج الاستشرافي: لاستشراف المسارات المستقبلية المحتملة للعلاقات الدولية.
- 2- المقاربات التحليلية
- المقاربة الجيوسياسية: لتحليل الأبعاد المكانية والإقليمية للأزمة، وتأثيرها في موازين القوى.

- المقاربة البنوية: لدراسة التحولات في بنية النظام الدولي ومراكز القوة فيه.

تمكّن هذه المناهج والمقاربات من تقديم تحليل شامل ومتكامل للتغيرات في العلاقات الدولية، من خلال الربط بين الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية والاستراتيجية.

### 2. تداعيات الأزمة الأوكرانية على ثوابت القوة والنظام الدولي:

شهد النظام الدولي في السنوات الأخيرة تحولات غير مسبوقه، كان من أبرزها تأثير الأزمة الأوكرانية التي شكّلت اختبارًا حقيقيًا لكثير من المفاهيم التقليدية التي حكمت بنية العلاقات الدولية لعقود. ففي الوقت الذي تسعى فيه القوى الكبرى إلى تعزيز مواقعها في عالم يتجه نحو التعددية القطبية، أعادت هذه الأزمة طرح أسئلة جوهرية حول فعالية النظام العالمي القائم، في ظل تصاعد التوترات بين الدول الكبرى وتنامي انعكاساتها على الاستقرار الدولي (فرج، 2007، 172).

يركز هذا البحث على تحليل تداعيات الأزمة الأوكرانية على ثوابت القوة والنظام الدولي، من خلال استعراض مظاهر التحول في موازين القوى العالمية، وتحديد الثوابت التي لا تزال قائمة رغم التغيرات. كما يتناول مفهوم القوة، وتوزيعها بين الفاعلين الدوليين، وكيفية تفاعلهم مع

الأزمة، وصولاً إلى رصد ملامح إعادة تشكيل بنية النظام الدولي بما يتماشى مع التحولات الجيوسياسية والاقتصادية المعاصرة.

## 1.2 الثابت في مفهوم القوة وتوزعها العالمي.

رغم التحولات المتسارعة التي يشهدها النظام الدولي، لا تزال بعض الثوابت تحكم مفهوم القوة وتوزعها العالمي، وهو ما يتضح بشكل خاص في الأزمات الكبرى، وعلى رأسها الأزمة الأوكرانية. يهدف هذا المطلب إلى تحليل عناصر الاستمرارية في التفاعلات الدولية، لا سيما استمرار مركزية القوة العسكرية، وبقاء الولايات المتحدة كقوة مهيمنة، واستمرار فاعلية الأطر المؤسسية الدولية رغم ما يواجهها من انتقادات.

### 1.1.2 استمرار أهمية القوة العسكرية الصلبة كأداة حاسمة لتحقيق المصالح الوطنية

وفرض الإرادة السياسية.

تظل القوة العسكرية من الركائز الأساسية في العلاقات الدولية، بوصفها الوسيلة التقليدية التي تلجأ إليها الدول لحماية مصالحها الحيوية، خاصة حين تقشل الأدوات الدبلوماسية. فقد بينت الأزمات الدولية، ومنها الأزمة الأوكرانية، أن امتلاك القدرات العسكرية، لا سيما النووية والتكنولوجية المتقدمة، لا يزال عنصرًا مركزيًا في استراتيجيات الردع وفرض الإرادة (دوغين، 2004، 400).

في السياق الروسي، شكّل استخدام موسكو لقوتها العسكرية في أوكرانيا بدءًا من ضم شبه جزيرة القرم عام 2014، وصولاً إلى التدخل العسكري الموسع في 2022- تجسيدًا لاستمرار القوة الصلبة كأداة استراتيجية. هذا السلوك لم يكن ظرفيًا، بل حمل رسائل واضحة للغرب مفادها رفض التوسع الأطلسي في الفضاء السوفيتي السابق. على الجانب الآخر، أظهرت الاستجابة الغربية، بقيادة الولايات المتحدة، عبر تقديم الدعم العسكري لكيفيف، وتزويدها بأنظمة تسليح متطورة، أن القوى الكبرى لا تزال تعتمد على أدوات الردع العسكري للحفاظ على توازن القوى، ومنع تغيير الوضع القائم بالقوة (بلخيرات، 2022، 249-250).

هذه المعطيات تبرز أن الردع العسكري، والقدرة على التدخل المباشر أو بالوكالة، يشكلان حجر الأساس في العقيدة الاستراتيجية للدول الكبرى، وأن موازين القوى ما تزال تُحسب بالعتاد والقدرات الحربية، إلى جانب باقي أشكال القوة.

### 2.1.2 بقاء الولايات المتحدة كقوة عظمى ذات نفوذ عالمي واسع، رغم التحديات.

رغم صعود قوى منافسة مثل الصين، وسعي روسيا إلى استعادة موقعها الدولي، لا تزال الولايات المتحدة تحتفظ بمكانتها كالقوة الأكثر تأثيرًا عالميًا. ويعود ذلك إلى امتلاكها عناصر القوة الشاملة: العسكرية، والاقتصادية، والتكنولوجية، والدبلوماسية، بالإضافة إلى شبكة واسعة من التحالفات (Viotti & Kuppi, 2010).

في الأزمة الأوكرانية، تجلّى استمرار نفوذ واشنطن في قيادتها لحلف الناتو، وفرضها عقوبات اقتصادية مؤثرة على روسيا، وتنسيقها الواسع مع الحلفاء الأوروبيين والآسيويين. كما أن القدرات العسكرية الأمريكية - التقليدية والنووية - لا تزال تمثل عنصر ردع رئيسيًا، في حين يستمر الدولار الأمريكي كعملة رئيسة في النظام المالي العالمي، ما يعزز الهيمنة الاقتصادية الأمريكية (أولغول وكوسا، 2022، 183).

### 3.1.2 استمرار دور المؤسسات الدولية كأطر للتفاعل الدبلوماسي رغم محدودية

#### فعاليتها.

رغم الانتقادات المتكررة بشأن فاعلية المؤسسات الدولية، لا سيما الأمم المتحدة ومجلس الأمن، فإنها تظل تمثل أطرًا شرعية ومعترفًا بها لإدارة العلاقات الدولية. فحتى في أوج النزاع، لجأت الأطراف المتصارعة إلى هذه المؤسسات لعرض وجهات نظرها، ما يعكس استمرار الاعتراف بها كمنصات دبلوماسية فاعلة.

في حالة الأزمة الأوكرانية، ظل مجلس الأمن، رغم تعطّله بسبب استخدام الفيتو، منبرًا رئيسيًا للنقاش، بينما حافظت الجمعية العامة للأمم المتحدة على دورها كفضاء لبلورة المواقف الدولية. كما واصلت منظمات أخرى - كمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومجلس حقوق الإنسان - أداء أدوارها، وإن كانت جزئية، في إدارة جوانب من الأزمة (العابد، 2023، 501).

يعكس استمرار عمل هذه المؤسسات وجود إدراك دولي عام بضرورة الإبقاء على أطر منظمة لإدارة الخلافات وتنسيق الجهود، حتى إن لم تكن فعالة أو متوازنة بشكل كامل، مما يجعلها من الثوابت النسبية في بنية النظام الدولي (Lamy, 2001, 187).

## 2.2 المتغير في بنية النظام الدولي وتوازنات القوى:

شهد النظام الدولي منذ اندلاع الأزمة الأوكرانية تحولاً نوعياً في بنية العلاقات الدولية وفي موازين القوى التي اتسمت، خلال العقود التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، بنمط من الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة، مع بروز تدريجي لقوى أخرى كالصين وروسيا، دون أن يبلغ ذلك مستوى تحقيق توازن استراتيجي حقيقي. إلا أن الحرب الروسية-الأوكرانية جاءت لتؤكد أن هذا الواقع الدولي قد دخل بالفعل مرحلة جديدة تتسم بتحولات بنيوية واضحة، سواء على صعيد أنماط الاستقطاب، أو طبيعة الفاعلين الدوليين، أو حتى على مستوى مفاهيم التحالفات والتكتلات.

### 1.2.2 تصاعد حدة الاستقطاب بين القوى الكبرى.

يُعد تصاعد الاستقطاب بين القوى الكبرى أحد أبرز ملامح التحول البنيوي في النظام الدولي بعد الأزمة الأوكرانية، حيث عاد الاستقطاب الحاد بين الولايات المتحدة وحلفائها في المعسكر الغربي من جهة، وروسيا من جهة أخرى، مع دخول الصين طرفاً فاعلاً بدرجة متفاوتة. وقد اتخذ هذا الاستقطاب أبعاداً متعددة، تجاوزت الجوانب العسكرية والجيوسياسية لتشمل الاقتصاد، والتكنولوجيا، والثقافة، بل وحتى الأيديولوجيا (حمشي، 2019، 22-25). فقد سرّعت الأزمة الأوكرانية من وتيرة المواجهة بين واشنطن وموسكو، إذ دفعت الولايات المتحدة إلى حشد تحالفاتها التقليدية ضمن إطار حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وتعزيز وجودها العسكري في أوروبا الشرقية، وهو ما تجلّى في إرسال مساعدات عسكرية نوعية إلى أوكرانيا، ونشر قوات إضافية في بولندا ورومانيا ودول البلطيق. في المقابل، اعتبرت روسيا هذا التوسع تهديداً مباشراً لأمنها القومي، مما زاد من حدة المواجهة الباردة الجديدة مع الغرب. أما الصين، فرغم إعلانها الحياد الرسمي تجاه الأزمة، فإن دعمها غير المباشر لروسيا ورفضها الانضمام إلى العقوبات الغربية جعلها طرفاً ضمنياً في الاستقطاب المتصاعد، لا سيما في ظل توتر علاقاتها مع واشنطن حول ملفات متعددة، أبرزها تايوان، وأمن المحيطين الهندي والهادئ والسباق التكنولوجي (حمشي، 2019، 113).

وهذا التصعيد في الاستقطاب يعيد إلى الأذهان ملامح الحرب الباردة، وإن كان في نسخته الجديدة أكثر تعقيداً وتشابكاً بفعل الاعتماد المتبادل بين الأطراف المتنافسة، وبروز أدوات جديدة للمواجهة مثل الحروب السيبرانية، والضغط الاقتصادية، والتحكم في سلاسل الإمداد العالمية.

### 2.2.2 بروز أدوار جديدة لقوى إقليمية صاعدة.

من التحولات اللافتة في بنية النظام الدولي بعد الأزمة الأوكرانية، بروز أدوار عدد من القوى الإقليمية الصاعدة التي استثمرت في حالة السيولة الجيوسياسية لتعزيز نفوذها الإقليمي والدولي خارج مظلة الهيمنة التقليدية أو ضمن تحالفات مرنة ومتغيرة (ناجي، 2014، 35).

ففي منطقة الشرق الأوسط، برزت تركيا وإيران كفاعلين إقليميين مؤثرين، يسعيان لفرض رؤيتهما عبر أدوار جيوسياسية نشطة. فقد تبنت تركيا، بصفتها عضواً في الناتو وشريكاً اقتصادياً وسياسياً لروسيا، سياسة خارجية براغماتية تستثمر في تناقضات النظام الدولي؛ فمن جهة دعمت أوكرانيا بطائرات مسيرة، ومن جهة أخرى حافظت على علاقاتها المتينة مع موسكو، بل ولعبت دور الوسيط في ملفات عدة، من أبرزها اتفاق الحبوب في البحر الأسود.

أما إيران، فقد رأت في الأزمة فرصة لتحدي العقوبات الغربية عبر دعم روسيا بالطائرات المسيّرة وتعزيز تحالفها الاستراتيجي مع كل من موسكو وبكين في إطار محور يتبنى خطاباً مناهضاً للهيمنة الغربية.

وبالمثل، تنامي دور الهند كقوة آسيوية تسعى للحفاظ على توازن علاقاتها مع الغرب وروسيا على السواء، مستفيدة من إعادة تشكّل العلاقات الدولية لتعزيز مكانتها الاقتصادية والاستراتيجية (Kastouèva-Jean, 2015).

وفي إفريقيا، تحركت قوى إقليمية مثل الجزائر وجنوب إفريقيا بانتهاج سياسات خارجية متوازنة تقوم على الحياد الإيجابي وتعدد الشراكات، بما يعكس توجهاً نحو نظام دولي أكثر تعددية وأقل خضوعاً لثنائية الاستقطاب.

### 3.2.2 إعادة تقييم مفهوم الحياد والاصطفافات الأمنية.

أدت الحرب الروسية-الأوكرانية إلى تحولات عميقة في مواقف العديد من الدول التي اعتادت تبني الحياد أو الابتعاد عن التحالفات العسكرية المباشرة. ومع تصاعد التهديدات الأمنية وتنامي

الشعور بعدم اليقين، أعادت هذه الدول النظر في سياساتها، إمّا بالانحياز الصريح لأحد المعسكرين، أو بتعزيز قدراتها الدفاعية الذاتية (Gomart, 2015, 36).

ومن أبرز الأمثلة على ذلك، انضمام كل من فنلندا والسويد إلى حلف الناتو، بعد عقود من انتهاج الحياد العسكري، في خطوة تُعد تحولاً استراتيجياً في البنية الأمنية الأوروبية، وتجسيداً لرد مباشر على المخاوف الأمنية التي أثارها الحرب الأوكرانية.

في المقابل، اتجهت دول أخرى، مثل دول الخليج، نحو سياسات أمنية أكثر استقلالية، بعيداً عن الاعتماد المطلق على الحماية الغربية، مع العمل على تعزيز القدرات الدفاعية الذاتية، وفتح آفاق التعاون الاستراتيجي مع قوى صاعدة مثل الصين وروسيا، في تعبير عن تآكل الثقة في الأحادية القطبية ونمط التحالفات التقليدي (Lavrov, 2008, 12).

كما شهد النظام الدولي بروز تحالفات وتكتلات جديدة، من أبرزها مجموعة "بريكس+" التي باتت تضم دولاً من قارات متعددة تسعى إلى نظام دولي أكثر توازناً وتحرراً من الهيمنة الغربية. ويعكس هذا التكتل تحولاً جوهرياً في مفاهيم القوة والتعاون الدولي، بعيداً عن القوالب الكلاسيكية التي تميزت بثنائية الحلفاء والخصوم (المصري، 2014، 130).

### 3. تحولات مفهوم الأمن والتحالفات في العلاقات الدولية:

يشهد مفهوم الأمن في العلاقات الدولية تحولات جذرية في ظل الأزمات المتواصلة التي تواجهها الدول، ولا سيما بعد اندلاع الأزمة الأوكرانية في عام 2022. فمنذ بداية الحرب، بات واضحاً أن النظام الأمني العالمي يشهد تغيرات عميقة، أعادت تسليط الضوء على الثوابت والمتغيرات في المفاهيم الأمنية التي شكّلت حجر الزاوية في السياسة الدولية لعقود طويلة. فقد أدت هذه التحولات إلى إعادة ترتيب أولويات الدول الأمنية، ودفعها إلى مراجعة استراتيجياتها الدفاعية والدبلوماسية.

في هذا المبحث، سنناقش التحولات التي طرأت على مفهوم الأمن والتحالفات في العلاقات الدولية، في ضوء التغيرات التي فرضتها الأزمة الأوكرانية، مع التركيز على تأثير هذه التغيرات على الأمن القومي للدول، واستراتيجياتها في مواجهة التهديدات الجديدة. كما سنسلط الضوء على طبيعة التهديدات الأمنية المتغيرة، وكيف تتكيف الدول معها في إطار تحالفات جديدة

تسعى إلى ضمان أمنها القومي، وتحديد أولوياتها الاستراتيجية ضمن هذا السياق العالمي المتحوّل.

### 1.3 الثابت في مفهوم الأمن القومي والمصالح الحيوية للدول.

رغم التحولات المتسارعة التي شهدتها العلاقات الدولية في العقود الأخيرة، وما نتج عن الأزمة الأوكرانية من تداعيات عميقة على بنية النظام الدولي، فإن مفهوم الأمن القومي لا يزال يحتفظ بمكانته المركزية في الفكر الاستراتيجي للدول. فقد أثبتت الأزمات الإقليمية والدولية، وعلى رأسها النزاع الروسي-الأوكراني، أن الدول - بغض النظر عن موقعها على سلم القوة - تظل مدفوعة بمبدأ أساسي في قراراتها المصيرية، يتمثل في حماية أمنها القومي والدفاع عن مصالحها الحيوية. ويتجلى هذا الثابت في عدد من العناصر البنوية المرتبطة بطبيعة الدولة ووظائفها، وفي مقدمتها مركزية الدولة بوصفها فاعلاً عقلانياً يسعى إلى ضمان بقائه واستقراره في بيئة دولية تتسم بالفوضوية، كما تؤكد عليه نظريات المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية (ناي، 1997، 245).

#### 1.1.3 استمرار أولوية حماية الأمن القومي كوظيفة أساسية للدولة.

يُعد الأمن القومي من أقدم الوظائف وأكثرها رسوخاً في بنية الدولة القومية الحديثة، وقد تعزّز هذا الدور منذ نشوء الدول ذات السيادة عقب صلح وستفاليا عام 1648. ورغم تعدد التحديات المعاصرة - من تغيّر مناخي، وهجرات جماعية، وانتشار الأوبئة، إلى حروب الجيل الرابع والخامس - فإن جوهر وظيفة الدولة في حماية كيانها الإقليمي والشعبي والمؤسساتي ظل ثابتاً، بل ازداد وضوحاً مع تصاعد التهديدات الأمنية، سواء كانت تقليدية أو غير تقليدية (أبوخزام، 1999، 90-95).

وقد برز هذا الثابت جلياً خلال الأزمة الأوكرانية، إذ برّرت روسيا تدخلها العسكري في أوكرانيا بأنه ضرورة لحماية أمنها القومي من التهديد الذي تمثله حركة حلف شمال الأطلسي باتجاه حدودها الغربية. وفي المقابل، رأت دول أوروبا الشرقية في الانضمام إلى الناتو مسألة أمن قومي في ظل تاريخها الصراع مع روسيا. هذا التفاعل المتبادل يبيّن بوضوح أن الأمن القومي لا يزال محوراً رئيسياً في تحديد هوية الدول ومصالحها، ويدفعها إلى اتخاذ قرارات استراتيجية حاسمة، قد تصل إلى حد اللجوء إلى استخدام القوة.

كما أن التزام الدول تجاه شعوبها بالحفاظ على السيادة والاستقلال والدفاع عن وحدة الأراضي، لا يزال يشكل عاملاً حاسماً في صياغة السياسات الدفاعية والخارجية. وحتى في الدول التي تعتمد أنظمة ديمقراطية مدنية، تظل قضايا الأمن القومي في موقع يتجاوز التجاذبات السياسية الداخلية، وتُمنح السلطة التنفيذية صلاحيات واسعة عندما تتعرض الحدود أو الموارد أو البنى التحتية الاستراتيجية للتهديد (Morrow, 1994, 388).

### 2.1.3 بقاء مفهوم "المعضلة الأمنية" كدافع رئيسي لسباقات التسلح والتحالفات

#### الدفاعية.

يُعدّ مفهوم "المعضلة الأمنية" (Security Dilemma) من الركائز الأساسية للنظرية الواقعية، ويفسر حالة عدم الثقة المتبادلة بين الدول، حيث يؤدي سعي كل دولة إلى تعزيز قدراتها الدفاعية إلى إثارة قلق جيرانها، مما يدفعهم بدورهم إلى اتخاذ خطوات مماثلة. وهكذا، تدخل الأطراف في حلقة من التسلح والشك المتبادل، قد تؤدي إلى نزاع، حتى في حال غياب نية هجومية واضحة من أي طرف (Goldstein, 1999, 101).

وقد عاد هذا المفهوم إلى الواجهة بقوة بعد الغزو الروسي لأوكرانيا، حيث برزت موسكو تدخلها بأنه دفاعي، بينما اعتبرته الدول الغربية تهديداً مباشراً، وردّت بزيادة دعمها العسكري لأوروبا الشرقية. هذا التفاعل يعكس ديناميكية "المعضلة الأمنية"، حيث يرى كل طرف في خطوات الآخر تهديداً، حتى إن كانت ذات طابع دفاعي (محمد، 2014، 45).

كما تتجلى هذه الديناميكية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، حيث تؤدي تحركات الصين في بحر الصين الجنوبي إلى دفع جيرانها نحو تعزيز علاقاتهم الدفاعية مع الولايات المتحدة، كما في تحالف "أوكوس" (AUKUS) بين واشنطن ولندن وكانبيررا. وتردّ بكين بتحركات مضادة، في حلقة أخرى من التوجس والتسلح.

وقد توسّعت هذه الظاهرة لتشمل دولاً خارج الدوائر التقليدية للصراع، حيث تشهد برامج التسلح تطوراً ملحوظاً في دول مثل الهند، وتركيا، والسعودية، وكوريا الجنوبية، وإيران. جميعها تعمل على تعزيز قدراتها الدفاعية، مدفوعة ببيئة جيوسياسية غير مستقرة، ومعضلات أمنية (متجددة) (سعيد، 2011، 106).

### 3.1.3 أهمية الجغرافيا السياسية كعامل ثابت في تحديد التهديدات والتحالفات.

وقد توسّعت هذه الظاهرة لتشمل دولاً خارج الدوائر التقليدية للصراع، حيث تشهد برامج التسلّح تطوراً ملحوظاً في دول مثل الهند، وتركيا، والسعودية، وكوريا الجنوبية، وإيران. جميعها تعمل على تعزيز قدراتها الدفاعية، مدفوعة ببيئة جيوسياسية غير مستقرة، ومعضلات أمنية متجددة (الشيخ، 2014، 24-25).

فالموقع الجغرافي لروسيا، على سبيل المثال، كدولة شاسعة ذات حدود ممتدة مع أوروبا وآسيا، يفرض عليها رؤية أمنية موسعة. ومن هنا، ترى في تمدد الناتو نحو حدودها تهديداً وجودياً. والبحر الأسود، الذي كان وما يزال ساحة صراع جيوسياسي، يُمثّل نقطة ارتكاز استراتيجية في توازن القوى بين روسيا والغرب.

وتبرز أهمية الجغرافيا أيضاً في التنافس الدولي على الممرات البحرية الاستراتيجية مثل مضيق ملقا، ومضيق هرمز، والبوسفور والدرنيل، وقناة السويس، حيث تمنح السيطرة أو الإشراف على هذه المعابر أهمية استراتيجية فائقة، بغض النظر عن التحولات التكنولوجية أو السياسية (عقيل وآخرون، 2021، 291).

كما تؤثر الجغرافيا في تشكيل التحالفات الأمنية، فالدول الواقعة على خطوط تماس بين القوى الكبرى، مثل دول البلقان، وجنوب شرق آسيا، ودول الساحل الإفريقي، تميل إلى انتهاز سياسات أمنية نشطة، وتتمسك بشراكات دفاعية أوسع، نتيجةً لطبيعة موقعها الجغرافي الحرج. ولا تزال الجغرافيا تحتفظ بأهميتها في صياغة مفاهيم مثل "أمن الحدود"، و"أمن الممرات"، و"العمق الاستراتيجي"، وهي مفاهيم تواصل تأثيرها في بناء العقيدة العسكرية للدول، وتوجيه سياساتها الدفاعية وردودها على التهديدات المحتملة (الرشدان، 2019، 118-119).

**وبناءً على ذلك،** رغم التحولات العميقة التي يشهدها العالم في طبيعة التهديدات وتكنولوجيا الصراع، يظل مفهوم الأمن القومي ثابتاً في جوهره، سواء من حيث كونه الوظيفة الأساسية للدولة، أو من خلال استمرار فعالية "المعضلة الأمنية"، أو في بقاء الجغرافيا السياسية عاملاً حاسماً في توجيه السياسات الأمنية والتحالفات الدولية (قسوم، 2019، 28).

### 2.3 المتغير في طبيعة التهديدات الأمنية واستراتيجيات المواجهة.

في ظل التحولات الكبرى التي يشهدها النظام الدولي، أصبح واضحاً أن مفهوم الأمن لم يعد مقتصرًا على أبعاده التقليدية المرتبطة بحماية الحدود والسيادة الوطنية، بل تطوّر ليأخذ شكلاً أكثر شمولاً، يستوعب التهديدات متعددة الأبعاد. فقد فرضت الأزمات المتعاقبة -من جائحة كوفيد-19 إلى الحرب في أوكرانيا، مروراً بأزمات الطاقة وسلاسل الإمداد والتغير المناخي- تحولاً عميقاً في فهم التهديدات الأمنية، وفي طبيعة الأدوات والاستراتيجيات التي تستخدمها الدول لمواجهتها.

يركّز هذا المطلب على أبرز هذه التحولات من خلال ثلاثة محاور رئيسية: تصاعد أهمية الأمن السيبراني وأمن الطاقة والغذاء، وعودة الحرب التقليدية إلى واجهة الأحداث، وإعادة هيكلة التحالفات العسكرية.

#### 1.2.3 تصاعد أهمية الأمن السيبراني وأمن الطاقة والغذاء كأبعاد جديدة للأمن الشامل.

شهد مفهوم الأمن توسعاً ملحوظاً منذ نهاية الحرب الباردة، حيث تجاوز التهديدات العسكرية المباشرة ليشمل ما بات يُعرف بـ"الأمن الإنساني" أو "الأمن الشامل". في هذا الإطار، برزت قضايا الأمن السيبراني، وأمن الطاقة، والأمن الغذائي كأولويات محورية في الاستراتيجيات الوطنية والدولية.

#### 1.1.2.3 الأمن السيبراني:

مع تسارع الرقمنة وتوسع البنية التحتية الرقمية للدول، برز الأمن السيبراني كواحد من أخطر التهديدات غير التقليدية. فقد أصبحت شبكات الكهرباء، ومحطات المياه، والمنشآت النووية، ومراكز البيانات، والنظم المصرفية، بل وحتى العمليات الانتخابية، عرضة للهجمات السيبرانية. ولم تعد هذه الهجمات مقتصرة على أطراف غير حكومية، بل باتت تُستخدم من قِبل دول كبرى ضمن استراتيجيات الحرب الإلكترونية (Kaldor, 2006, 901-902).

#### 2.1.2.3 أمن الطاقة:

أظهرت الحرب الروسية-الأوكرانية هشاشة أمن الطاقة الأوروبي، إذ أدت العقوبات على روسيا، كمصدر رئيسي للطاقة في أوروبا، إلى أزمة خانقة تراكمت مع ارتفاع غير مسبوق في

أسعار الوقود. وقد أعاد هذا الواقع تسليط الضوء على أمن الطاقة باعتباره مسألة استراتيجية جوهرية (3, 2006, Tabata).

### 3.1.2.3 الأمن الغذائي:

برز الأمن الغذائي أيضًا كأحد أبرز التهديدات، خاصة في الدول النامية، نتيجة اضطرابات سلاسل الإمداد العالمية، والحرب في منطقة تُعد من أكبر مصدري القمح والحبوب عالميًا (روسيا وأوكرانيا). وقد انعكست هذه الأزمة في ارتفاع أسعار الغذاء، وتفاقم حالات انعدام الأمن الغذائي في مناطق متعددة من إفريقيا وآسيا والشرق الأوسط، مما دفع الحكومات والمنظمات الدولية إلى تبني استراتيجيات لتعزيز الإنتاج المحلي وضمان استقرار الإمدادات (الحبشي، 2015، 105).

### 2.2.3 عودة التهديدات العسكرية التقليدية إلى الواجهة.

بعد عقود من التركيز على التهديدات غير المتماثلة، كالإرهاب والنزاعات الأهلية، عاد العالم ليشهد بروز الحروب التقليدية بين الدول، وفي مقدمتها الحرب الروسية-الأوكرانية التي اندلعت في فبراير 2022، والتي أعادت مشاهد الحروب الكلاسيكية من حشود عسكرية، وتحركات برية وجوية، واحتلال للأراضي، واستخدام ممنهج للقوة لتحقيق مكاسب جيوسياسية.

### 1.2.2.3 عودة الحرب التقليدية كواقع دولي:

إن التحول من الحروب غير المتماثلة إلى الحرب التقليدية يعكس عودة أدوات الصراع الكلاسيكية، ويعيد الاعتبار إلى مفاهيم مثل: العقيدة العسكرية، والتعبئة الشاملة، وموازنات الدفاع. كما دفعت هذه العودة العديد من الدول إلى مراجعة سياساتها الدفاعية وزيادة إنفاقها العسكري (شوادرة، 2018، 22).

### 2.2.2.3 تداعيات الحرب التقليدية على النظام الأمني العالمي:

- عودة الحرب التقليدية خلقت آثارًا عميقة على بنية الأمن الدولي، أبرزها:
- تقويض دور المنظمات متعددة الأطراف، كالأمم المتحدة، في إدارة النزاعات.
- تصاعد المخاوف من استخدام أسلحة الدمار الشامل، خاصة مع التهديدات النووية والكيميائية المتكررة.
- تعزيز الخطاب القومي والعسكري في السياسات الداخلية.

- تراجع الاهتمام العالمي بالتهديدات البيئية والصحية لصالح القضايا الجيوسياسية. هكذا، يبدو أن أنماط الصراع وأدواته تعود إلى صيغ مألوفة من القرن العشرين، ولكن ضمن بيئة استراتيجية أكثر تعقيداً وتداخلاً.

### 3.2.3 إعادة هيكلة التحالفات العسكرية وتوسيع مهامها.

في مواجهة التهديدات الأمنية المتصاعدة، لجأت العديد من الدول إلى تعزيز تحالفاتها العسكرية، وتوسيع أطر التعاون الدفاعي الجماعي، في محاولة لاحتواء المخاطر المتزايدة، وكان لحلف شمال الأطلسي (الناطو) دور محوري في هذا السياق من خلال عملية إعادة هيكلة استراتيجية واسعة (Hussein et al., 2009, 11).

### 1.3.2.3 الناطو: من الدفاع الإقليمي إلى الانخراط العالمي.

تحت تأثير الأزمة الأوكرانية، تمكن الناطو من تجديد شرعيته، بعد سنوات من التشكيك في فاعليته. وقد تمثلت أبرز مظاهر هذه العودة في:

- **توسيع العضوية:** بانضمام فنلندا والسويد، رغم حيادهما التقليدي، في مؤشر واضح على التحولات العميقة في البيئة الأمنية الأوروبية.
  - **زيادة الإنفاق الدفاعي:** إذ تعهدت معظم الدول الأعضاء برفع موازنتها العسكرية إلى 2% من الناتج المحلي الإجمالي.
  - **تحديث العقيدة الاستراتيجية:** لتشمل تهديدات جديدة مثل الهجمات السيبرانية، والأمن الفضائي، والأمن الاقتصادي، بجانب التهديدات التقليدية.
- ### 2.3.2.3 بروز تحالفات أمنية بديلة وصاعدة.

لم يقتصر النشاط العسكري الجماعي على الناطو، بل شهدت الساحة الدولية بروز تحالفات جديدة أو تعزز القائم منها، مثل:

- **تحالف أوكواس (AUKUS)** بين الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وأستراليا لمواجهة النفوذ الصيني في المحيطين الهندي والهادئ.
- **الحوار الأمني الرباعي (QUAD)** الذي يضم الولايات المتحدة والهند وأستراليا واليابان.
- **تعزيز التعاون الدفاعي العربي** من خلال مناورات مشتركة وتكتلات إقليمية.

- تسارع سباق التسلح، ولا سيما في مجالات الصواريخ فرط الصوتية، والأسلحة الذكية، والطائرات المسيّرة.

تشير هذه التطورات إلى أن العالم يتجه نحو نمط جديد من التوازنات الأمنية، يتجاوز الأطر التقليدية ويُعيد رسم خرائط النفوذ والتحالف (Radvanyi, 2007, 386).

يتبين من العرض السابق أن طبيعة التهديدات الأمنية قد تغيّرت جذرياً من حيث النوع والشكل والوسائل. لم تعد الدول تستعد فقط للحروب التقليدية، بل باتت تواجه تهديدات غير مرئية تبدأ من الفضاء السيبراني، وتمر بشح الغذاء والطاقة، ولا تنتهي عند الكوارث المناخية والصحية.

في الوقت نفسه، فإن التهديدات العسكرية التقليدية لم تغب، بل عادت بقوة، ما فرض على الدول تبني استراتيجيات مزدوجة تجمع بين التحديث التكنولوجي والاستعداد العسكري الكلاسيكي (جندي، 2007، 322).

كما باتت التحالفات العسكرية أكثر مرونة وشمولاً، بما يسمح لها بمواكبة طبيعة التهديدات المتغيرة في أوروبا وآسيا والشرق الأوسط. ويبدو أن العالم يتجه نحو مرحلة من "التعدد الأمني"، حيث تتقاطع التهديدات وتتشابك أدوات المواجهة، الأمر الذي يستدعي نماذج تحليلية واستراتيجية أكثر تكاملاً وواقعية.

#### 4. الأبعاد الاقتصادية والجيو-اقتصادية للأزمة وتأثيرها على الثوابت والمتغيرات:

تُعد الأزمة الأوكرانية من أكثر الأزمات الجيوسياسية تأثيراً في بنية الاقتصاد العالمي خلال العقد الأخير، إذ أفرزت تداعياتها أبعاداً اقتصادية وحيو-اقتصادية معقدة لم تقتصر على طرفي النزاع، بل امتدت لتشمل مختلف الأقاليم والدول، مما أثار في طبيعة الثوابت والمتغيرات التي تحكم النظام الاقتصادي العالمي. وقد كشفت هذه الأزمة عن مدى الترابط بين السياسة والاقتصاد، وأظهرت قدرة التحولات الجيوسياسية على إعادة تشكيل الأولويات الاقتصادية للدول، وتغيير قواعد اللعبة فيما يتعلق بمفاهيم مثل الأمن الاقتصادي، والاعتماد المتبادل، والسيادة الاقتصادية.

وفي هذا السياق، يتناول هذا المبحث الأبعاد الاقتصادية والحيو-اقتصادية للأزمة الأوكرانية، من خلال تحليل مدى صمود الأسس التقليدية للنظام الاقتصادي العالمي، واستكشاف التغيرات

التي طرأت على بنيته نتيجة التحولات في مجالات الطاقة وسلاسل الإمداد. كما يسلط الضوء على كيفية تأثر ثوابت الاقتصاد العالمي بمتغيرات فرضها الواقع الجديد، مع محاولة تحديد ما إذا كانت هذه المتغيرات عابرة، أم تؤسس لتحول هيكلي طويل المدى في العلاقات الاقتصادية الدولية.

#### 1.4 الثابت في أسس النظام الاقتصادي العالمي:

رغم التغيرات المتسارعة التي طرأت على النظام الاقتصادي العالمي خلال العقود الأخيرة، خاصة في ظل الأزمات المتعاقبة بدءًا بالأزمة المالية العالمية عام 2008، مرورًا بجائحة كوفيد-19 ووصولًا إلى الحرب الروسية الأوكرانية، لا يزال هناك قدر كبير من الثبات في بعض أسس هذا النظام. ويتجلى هذا الثبات في استمرار هيمنة المبادئ الرأسمالية وآليات السوق الحرة، وبقاء المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية كأطر مرجعية لتنظيم العلاقات الاقتصادية بين الدول، فضلًا عن الدور الحيوي الذي تواصل التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر في أدائه كمحرك للنمو الاقتصادي العالمي.

#### 1.1.4 استمرار هيمنة المبادئ الرأسمالية وآليات السوق الحرة.

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ساد النظام الرأسمالي العالمي بقيادة الولايات المتحدة والدول الغربية الكبرى. وقد قام هذا النظام على مجموعة من المبادئ، أبرزها حرية السوق، والمنافسة، وحماية حقوق الملكية الخاصة، وتقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلى الحد الأدنى. ورغم محاولات بعض الدول تبني نماذج اقتصادية بديلة، كالاشتراكية أو التخطيط المركزي، بقيت الرأسمالية النموذج المهيمن في إدارة الاقتصاد العالمي، بل ازدادت ترسخًا بعد انهيار الكتلة الشرقية في تسعينيات القرن العشرين (مصباح، 2011، 203).

وقد تعززت هذه الهيمنة عبر سياسات "الليبرالية الجديدة" التي روجت لها المؤسسات الاقتصادية الدولية الكبرى، والتي دعت إلى الخصخصة، وتحرير التجارة، وتقليص دور الدولة. ورغم الانتقادات الحادة لهذه السياسات، فإن تدخل الدولة كان في الغالب ظرفيًا ولم يؤدِّ إلى تغييرات جذرية في فلسفة النظام الاقتصادي العالمي.

وتُعد التجربة الصينية مثالًا خاصًا على "الرأسمالية الموجهة"، حيث تعتمد الدولة آليات السوق ضمن إشراف مركزي صارم. ومع ذلك، فإن انخراط الصين في التجارة الدولية، وجذبها

للاستثمار الأجنبي، وتعاونها مع المؤسسات المالية العالمية، يجعلها جزءاً من النظام الرأسمالي العالمي، وإن بخصوصية صينية (يوسف ويازي، 2012، 541).

#### 2.1.4 بقاء المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية كأطر حاكمة للعلاقات الاقتصادية.

من أبرز مظاهر الثبات في النظام الاقتصادي العالمي استمرار الدور المحوري للمؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية. فقد أنشئت هذه المؤسسات عقب مؤتمر "بريتون وودز" عام 1944 لتنظيم العلاقات الاقتصادية بين الدول، وتقديم الدعم المالي والفني، وتشجيع تحرير التجارة، وضمان استقرار النظام النقدي العالمي (بوزفور، 2004، 170-171).

ورغم الانتقادات المتعلقة بتوجهاتها الليبرالية أو سيطرة النفوذ الغربي على قراراتها، لا تزال هذه المؤسسات تشكل مرجعية أساسية للتعامل مع أزمات الديون، ووضع السياسات الاقتصادية، وتنفيذ برامج الإصلاح، سواء في الدول النامية أو حتى في الدول الناقدة مثل الصين وروسيا، التي تسعى لتعزيز نفوذها داخلها بدلاً من الانسحاب منها أو إنشاء بدائل مستقلة كلياً (David & Francais, 2001, 21-22).

ويبرز دور صندوق النقد الدولي خلال الأزمات، حيث تلجأ إليه العديد من الدول للحصول على قروض مشروطة بإصلاحات اقتصادية، كما حدث في أزمة الديون السيادية باليونان، أو خلال جائحة كوفيد-19، أو أزمة الغذاء والطاقة الناجمة عن الحرب في أوكرانيا.

أما منظمة التجارة العالمية، فرغم ما تواجهه من تحديات تفاوضية وتجميد عمل جهاز تسوية المنازعات، فإنها ما زالت تمثل الإطار القانوني المنظم للعلاقات التجارية العالمية. كما أن إقبال العديد من الدول على الانضمام إليها يعكس استمرار أهميتها في النظام الاقتصادي العالمي (راشد، 2013، 125).

وبالإضافة إلى هذه المؤسسات، تبرز منظمات إقليمية كالاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، إلا أنها لم تلغ دور المؤسسات العالمية، بل تكمل أدوارها ضمن إطار تعددي يعكس تنوع مراكز القوة الاقتصادية دون الخروج عن المنظومة الرأسمالية والمؤسسية القائمة.

#### 3.1.4 أهمية التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر كمحرك للنمو الاقتصادي.

يمثل الاعتماد على التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر أحد أبرز الثوابت في النظام الاقتصادي العالمي، إذ شهد العالم منذ منتصف القرن العشرين نموًا متسارعًا في حركة التجارة حيث ارتفعت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي من نحو 24% في عام 1960م، إلى ما يقارب 60% في العقود الأخيرة، بفضل تحرير التجارة، وتطور وسائل النقل والاتصال، واندماج سلاسل الإمداد العالمية (Kolossoff & Thorey, 2007, 241).

ولا تزال التجارة الدولية تشكل قناة رئيسية لنقل التكنولوجيا والمعرفة، ومحركًا أساسيًا للنمو، خاصة في الدول النامية التي تعتمد على تصدير المواد الأولية أو المنتجات الصناعية منخفضة التكلفة. كما تستفيد الدول المتقدمة من الانفتاح التجاري عبر تنويع الأسواق وزيادة القدرة التنافسية.

أما الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد أصبح من أبرز أدوات التمويل والنمو، إذ يسمح بجذب رؤوس الأموال والتكنولوجيا الحديثة والخبرات الإدارية. وتشير تقارير "الأونكتاد" إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تجاوزت تريليون دولار سنويًا خلال العقد الأخير، رغم التذبذبات الناتجة عن الأزمات. وتحظى الدول النامية اليوم بحصة معتبرة من هذه الاستثمارات، مما يعزز من دورها في الاقتصاد العالمي (Williams, 2008, 68-69).

كما يُستخدم الاستثمار الأجنبي كأداة للنفوذ والشراكة الاستراتيجية، كما في "مبادرة الحزام والطريق" الصينية، التي تهدف إلى تعزيز الترابط الاقتصادي عبر آسيا وأفريقيا وأوروبا (بن عيسى، 2011، 6).

ورغم التوجهات الحمائية التي برزت بعد جائحة كوفيد-19، والاتجاه نحو إعادة توطين بعض الصناعات (Reshoring)، لا تزال التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي ركيزتين أساسيتين في الاقتصاد العالمي، ولا يمكن تصور نظام اقتصادي بديل يتجاهلها أو يتخلى عنهما.

#### 2.4 المتغير في خرائط الطاقة وسلاسل الإمداد العالمية:

شهد النظام الاقتصادي العالمي خلال العقد الأخير تحولات جذرية في خرائط الطاقة وسلاسل الإمداد، لا سيما في ظل التغيرات المناخية، والتطورات التكنولوجية، وتصاعد الأزمات الجيوسياسية. وقد فرضت هذه التحولات تحديات جديدة على الدول والشركات، وأعدت رسم

معادلات القوة الاقتصادية والاستراتيجية، بما يعكس تحولاً عميقاً في البنى التقليدية التي حكمت الاقتصاد العالمي خلال عقود ما بعد الحرب الباردة. وتتجلى أبرز ملامح هذا المتغير في ثلاث ظواهر رئيسية: التحول نحو الطاقة المتجددة وتنويع مصادرها، وإعادة تشكيل سلاسل الإمداد لتعزيز المرونة وتقليل الاعتماد المفرط على مراكز إنتاج بعينها، وأخيراً بروز الحرب الاقتصادية والعقوبات كأدوات ضغط ذات أثر مباشر على الاستقرار الاقتصادي العالمي.

#### 1.2.4 تسارع التحول نحو مصادر الطاقة المتجددة وتنويع الإمدادات.

منذ توقيع اتفاق باريس للمناخ عام 2015، تسارعت جهود الدول للتحول من الاعتماد على الوقود الأحفوري إلى مصادر الطاقة النظيفة، مثل الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والطاقة الكهرومائية والهيدروجين الأخضر. وتعود هذه الجهود إلى إدراك متزايد بخطورة التغير المناخي، إضافة إلى السعي لتحقيق الأمن الطاقوي، وتقليل التبعية للدول المصدرة للنفط والغاز، خاصة في ظل الأزمات الجيوسياسية المتكررة (مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 2014، 3).

وقد كشفت أزمة الطاقة الناتجة عن الحرب الروسية الأوكرانية، منذ عام 2022، هشاشة الاعتماد على مصادر تقليدية محددة، مما دفع أوروبا، على وجه الخصوص، إلى تسريع خطط التحول الطاقوي وتقليص اعتمادها على الغاز الروسي. وشهدت هذه الخطط تعزيزاً للاستثمارات في الطاقة المتجددة وتنويعاً للإمدادات من مصادر بديلة كالنرويج والجزائر وقطر، فضلاً عن استيراد الغاز الطبيعي المسال (LNG) من الولايات المتحدة.

وتُظهر بيانات وكالة الطاقة الدولية أن الاستثمارات العالمية في مصادر الطاقة المتجددة تجاوزت 1.3 تريليون دولار في عام 2023، بزيادة قدرها 10% عن العام السابق، مع تفوق الاستثمارات في الطاقة الشمسية لأول مرة على تلك الموجهة للنفط. كما برز الهيدروجين الأخضر كمصدر واعد للطاقة، لا سيما في الصناعات الثقيلة ووسائل النقل طويلة المدى، وهو ما شجع عددًا من الدول خصوصًا في الخليج العربي، على الدخول في شراكات دولية لإنتاجه وتصديره.

ورغم التحديات التكنولوجية والتمويلية، يُعد التحول الطاقوي خيارًا استراتيجيًا لا رجعة فيه، يُعيد رسم خارطة النفوذ الطاقوي العالمي. فبينما كانت مراكز القوة الطاقوية تتركز تقليدياً في الدول المنتجة للنفط والغاز، يُتوقع أن يشهد المستقبل صعود قوى جديدة تمتلك التكنولوجيا والمعادن

النادرة اللازمة للطاقة النظيفة، مثل الليثيوم والكوبالت والنيوديميوم، التي تُنتج حاليًا بكثافة في دول مثل الصين وجمهورية الكونغو الديمقراطية وتشيلي (Hermann, 1990, 3-21).

#### 2.2.4 إعادة تشكيل سلاسل الإمداد العالمية لتعزيز المرونة وتقليل المخاطر.

أدت سلسلة من الأزمات المتعاقبة، بدأت بجائحة كوفيد-19 ومرورًا بالحرب في أوكرانيا، إلى اضطراب سلاسل الإمداد العالمية التي كانت تقوم على نموذج "الإنتاج الفعّال"، أي تقليل التكاليف عبر توزيع العمليات الإنتاجية عالميًا. ومع انكشاف هشاشة هذا النموذج، برزت الحاجة إلى إعادة النظر في مواقع مراكز الإنتاج وأساليب توزيعها.

فقد تسببت الجائحة في تعطيل حاد لحركة الشحن، ونقص في المكونات الأساسية مثل الرقائق الإلكترونية، وارتفاع في تكاليف النقل، مما أضعف القدرة التنافسية لعدد من الصناعات، لا سيما في قطاعي السيارات والإلكترونيات. وقد أدت هذه الصدمات إلى تبني سياسات تهدف إلى "إعادة التوطين" (Reshoring) أو "تنويع المصادر" (Diversification)، بما يعكس التوجه نحو تقليص الاعتماد على الصين كمركز تصنيع عالمي وحيد (نصار، 2008، 44-45).

وبالفعل، بدأت بعض الشركات نقل جزء من سلسلها إلى دول أخرى مثل فيتنام والهند والمكسيك، ضمن ما يُعرف بـ"استراتيجية الصين +1". كما أطلقت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مشاريع لزيادة الإنتاج المحلي، خاصة في مجال الرقائق الإلكترونية، وذلك كما يظهر في "قانون الرقائق" الأمريكي (CHIPS Act) الذي خصص أكثر من 50 مليار دولار لدعم هذه الصناعة محليًا.

وتُعد هذه التحولات إعادة هيكلة جيو-اقتصادية تُعيد توزيع مراكز الإنتاج بناءً على معايير جديدة تشمل الأمان الجيوسياسي، والقرب الجغرافي، والقدرة على التحكم في سلاسل التوريد. ويبرز مفهوم "المرونة الاستراتيجية" كمحدد رئيس في تصميم هذه الشبكات الجديدة، بدلاً من "الفاعلية الاقتصادية" التي حكمت المراحل السابقة (خشيب، 2018، 118).

ومع ذلك، فإن إعادة تشكيل سلاسل الإمداد ليست مهمة سهلة أو سريعة، نظرًا لتشابك الاقتصاد العالمي وعمق ارتباطاته، مما يجعل أي تغيير جذري يتطلب استثمارات ضخمة وتعاونًا دوليًا طويل الأمد، وهو ما يعني أن هذا التحول سيكون تدريجيًا وليس فوريًا.

### 3.2.4 بروز الحرب الاقتصادية والعقوبات كأدوات ضغط مؤثرة.

شهد العالم في السنوات الأخيرة تصاعداً لافتاً في استخدام "الحرب الاقتصادية" كأداة من أدوات السياسة الخارجية، خصوصاً من قبل القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وتشمل هذه الحرب فرض العقوبات الاقتصادية، وتقييد الوصول إلى التكنولوجيا أو الأسواق، وحظر التصدير أو الاستيراد، كوسيلة لمعاكبة الخصوم أو الضغط عليهم لتغيير سلوكهم السياسي أو العسكري (محمد، 2008، 250-252).

وقد أصبحت العقوبات الاقتصادية من أبرز سمات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، لا سيما بعد الأزمة الأوكرانية، حيث فرضت الدول الغربية عقوبات شاملة على روسيا، شملت حظر تصدير التكنولوجيا، وتجميد الأصول، واستبعاد البنوك الروسية من نظام "سويفت" المالي، وحظرًا تدريجيًا على استيراد النفط والغاز. ورغم أن الهدف المعلن هو الضغط على موسكو، فإن هذه العقوبات تسببت في تداعيات اقتصادية عالمية، من بينها ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء، واضطراب الأسواق المالية، وتأثر الدول النامية بزيادة تكاليف الاستيراد وتقلص المساعدات الدولية (مصباح، 2010، 24).

وقد طبقت أدوات مماثلة تجاه الصين، من خلال فرض قيود على شركات التكنولوجيا الصينية، مثل "هواوي"، ومنع تصدير الرقائق المتقدمة إليها، في إطار ما يُعرف بـ"فك الارتباط التكنولوجي" أو "الانفصال الاقتصادي" بين واشنطن وبكين. وقد أسهمت هذه السياسات في خلق حالة من "اللإيقين الاستراتيجي" في السوق العالمية، حيث أصبحت الشركات مضطرة لإعادة تقييم استثماراتها وتحالفاتها استنادًا إلى التوترات الجيوسياسية، وليس فقط وفق الاعتبارات التجارية (عباس، 2014، 32).

والأهم من ذلك، أن هذه "الحرب الاقتصادية" أثرت في مسار العولمة ذاته، فنحن أمام ما يسميه بعض الباحثين "تفتت العولمة" أو "إعادة التكتل الاقتصادي"، حيث تسعى كل قوة كبرى إلى بناء شبكات اقتصادية خاصة بها، قائمة على الثقة الجيوسياسية والتقارب الأيديولوجي، وليس الكفاءة الاقتصادية فحسب (علو، 2007، 32).

ورغم أن هذه التوجهات تعكس سعيًا نحو تعزيز السيادة الاقتصادية، فإنها تتطوي على مخاطر كبيرة تهدد استقرار الاقتصاد العالمي، من حيث تعطيل التجارة، وزيادة التكاليف، وخلق حالة من "الاستقطاب الاقتصادي" تشبه أجواء الحرب الباردة.

## 5. النتائج:

### 1.5 أبرز النتائج الثابت في العلاقات الدولية.

على الرغم مما أحدثته الأزمة الأوكرانية من تغييرات جذرية في المشهد الدولي، إلا أن عددًا من الثوابت ظلّ محافظًا على مكانته في سلوك الدول ومصالحها، بما يعكس استمرارية بعض المبادئ التي طالما حكمت العلاقات الدولية، ومن أبرزها:

- استمرار منطق القوة كعامل مهيم: لا تزال القوة العسكرية والتفوق الاستراتيجي محورًا أساسيًا في سلوك الدول، كما يتجلى في التنافس بين روسيا والغرب، وسباق تحديث الترسانات النووية وتعزيز التحالفات العسكرية.

- تمسك الدول بالمصالح القومية: بقيت الاعتبارات القومية الإطار الناظم لسياسات الدول الخارجية، متقدمة على الاعتبارات الأخلاقية والقيمية، كما ظهر في المواقف المختلفة من الحرب الأوكرانية.

- أهمية التحالفات والمؤسسات الدولية: استعاد حلف الناتو دوره كمحور للأمن الأوروبي، إلى جانب تنامي التنسيق بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ما يؤكد استمرار الحاجة إلى الأطر الجماعية في مواجهة التحديات الكبرى.

- استمرار اختلال التوازن البنيوي بين الشمال والجنوب: أعادت الأزمة التأكيد على الفجوة العميقة بين الدول المتقدمة والدول النامية، سواء من حيث القدرة على التأثير أو على مواجهة تداعيات الأزمات.

### 2.5 المتغيرات الجوهرية في بنية النظام الدولي.

في المقابل، أفرزت الحرب في أوكرانيا سلسلة من التحولات الكبرى التي أسهمت في إعادة تشكيل ملامح النظام الدولي، أبرزها:

- تفكك نموذج العولمة التقليدي: تراجعت مظاهر التكامل الاقتصادي العالمي، مع تصاعد السياسات الحمائية، وتفكك سلاسل التوريد، وعودة الاعتبارات السيادية في إدارة الاقتصاد.

- إعادة تعريف مفهوم الأمن: اتسع مفهوم الأمن ليشمل قضايا الغذاء، الطاقة، الفضاء السبيراني والبيئة، ما دفع الدول إلى تطوير استراتيجيات وطنية متعددة الأبعاد لتعزيز استقلالها وأمنها الداخلي.
  - بروز قوى جديدة ونشوء تعددية قطبية: ازدادت الجهود الصينية لتعزيز موقعها العالمي، إلى جانب تصاعد أدوار قوى إقليمية كالهند وتركيا وإيران، ما يعكس تراجعاً نسبياً لأحادية القطبية.
  - تصاعد الانقسام الأيديولوجي والجيوسياسي: تعمقت الفجوة بين الليبرالية الغربية والنزعة السلطوية المحافظة، في ظل تنافس متصاعد بين النماذج الديمقراطية والسلطوية.
  - تسييس التكنولوجيا والطاقة: أصبحت التكنولوجيا أداة صراع جيوسياسي، كما ظهر في العقوبات على شركات التقنية والتنافس على أشباه الموصلات، إلى جانب إعادة تشكيل خرائط الطاقة العالمية.
  - تآكل مصداقية القانون الدولي: مع تعدد الانتهاكات الجسيمة لميثاق الأمم المتحدة، تراجعت ثقة الدول في فاعلية القانون الدولي، وتزايدت المعايير الانتقائية في تفسير الشرعية.
- 3.5 رؤية استشرافية لمستقبل النظام الدولي.**
- في ضوء ما سبق، يمكن استشراف أبرز ملامح النظام الدولي القادم على النحو التالي:
  - نظام انتقالي غير مستقر: تتجه العلاقات الدولية نحو مرحلة انتقالية تتسم بالسيولة وغياب المرجعيات المستقرة، ما يجعل السنوات القادمة حاسمة في بلورة ملامح النظام العالمي الجديد.
  - تحولات في مراكز النفوذ العالمي: من المتوقع تسارع انتقال مركز الثقل من الغرب إلى الشرق مع تنامي أدوار الصين وتحالفات الجنوب-جنوب مثل مجموعة "البريكس".
  - تصاعد التهديدات العابرة للحدود: ستتجاوز التحديات الدولية النزاعات المسلحة، لتشمل قضايا المناخ، الأوبئة، الأمن الغذائي، والهجرة، ما يفرض مقاربات تعاونية جديدة تتجاوز منطق الهيمنة.
  - الحاجة إلى إصلاح بنية الأمم المتحدة: أبرزت الأزمة الحاجة الملحة لإصلاح مؤسسات الحكم العالمي، وعلى رأسها مجلس الأمن، بما يعزز تمثيلها وفعاليتها في إدارة الأزمات.

- تعاضد دور القوى المتوسطة والفاعلين غير الحكوميين: مع تراجع الهيمنة الأحادية، تزداد أهمية القوى الإقليمية، والشركات الكبرى، والمجتمع المدني، في التأثير على السياسات الدولية.

- اشتداد صراع الروايات والمعلومات: سيكون للصراع حول السرديات والسيطرة على المعلومات دور محوري في التأثير على الرأي العام وتشكيل الوعي العالمي، مما يعزز من أهمية القوة الناعمة الرقمية.

#### 4.5 التحديات والفرص أمام الفاعلين الدوليين.

سيواجه الفاعلون الدوليون مزيجاً متداخلاً من التحديات والفرص، يقتضي منهم استجابات مرنة واستباقية:

- **التحديات:** تشمل استمرار الحروب طويلة الأمد، الانقسامات الدولية الحادة، تآكل الثقة بين الدول، غياب الأطر الجماعية الفاعلة، إضافة إلى أزمات اقتصادية واجتماعية داخلية تعيق الدور الخارجي.

- **الفرص:** تتمثل في إمكان إعادة صياغة نظام دولي أكثر عدالة وتوازناً، وتعزيز التعاون الإقليمي، وتطوير شراكات جنوب-جنوب، والاعتماد على الابتكار والتحول الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة، فضلاً عن إمكانية تحويل الأزمات إلى محفزات للتغيير الإيجابي.

#### 6. الخاتمة:

سلط هذا البحث الضوء على تداعيات الأزمة الأوكرانية بوصفها لحظة مفصلية في مسار العلاقات الدولية المعاصرة، ومنطلقاً لتحولات عميقة في بنية النظام العالمي. وقد تناول البحث تحليل أبعاد الأزمة وتشعباتها في الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية والجيوسياسية، وصولاً إلى قراءة المتغيرات التي فرضتها على قواعد السلوك الدولي، وطبيعة التفاعلات بين الفاعلين التقليديين وغير التقليديين في النظام الدولي. وبناءً على ما تم عرضه ومناقشته في المحاور المختلفة، تم استخلاص مجموعة من النتائج والوقائع التي تسهم في تكوين تصور شامل حول الثوابت والمتغيرات التي باتت تحكم العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الأزمة، فضلاً عن استشراف مسارات النظام الدولي المستقبلية.

## المصادر والمراجع

- أبوخزام، إبراهيم. (1999). *الحروب وتوازن القوى: دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام*. دار الأهلية للنشر والتوزيع.
- أولغول، مراد، وكوسا، إسماعيل. (2022، ربيع). مشكلة التوسع المفرط: تحليل سياسات أمريكا في البحر الأسود من منظور عمل جينتلسون. مجلة رؤية تركية، 11 (2)، 9-34.
- بلخيرات، حوسين. (2022). الحرب الروسية الأوكرانية: الأبعاد التفسيرية على ضوء المنظورات الكبرى في العلاقات الدولية. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، 15 (3)، 243-265.
- بن خليف، عبد الوهاب. (2016). *جيوسياسية العلاقات الدولية: المتغيرات، القواعد، والأدوار*. دار قرطبة.
- بن عيسى، محسن بن العجمي. (2011). *الأمن والتنمية*. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- بوزفور، منصف. (2004). *العولمة والنظم الحارسة*. المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية وحدة الرغاية - الجزائر.
- جندلي، عبد الناصر. (2007). *التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية*. دار الخلدونية للنشر والتوزيع - الجزائر.
- الحبشي، فراس محمد أحمد. (2015). *التوازنات الاستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنية متغيرة*. الأكاديميون للنشر والتوزيع.
- حمشي، محمد. (2019، ديسمبر). صعود الصين من منظور مغاير: نظرية التعقد وأوهام العقلانيين. مجلة العلوم الإنسانية، 6 (2)، 13-35.
- حمشي، محمد. (2019، يونيو). نظرية التعقد في العلاقات الدولية: النظام الدولي كنظام معقد وشواشي السلوك. مجلة المستقبل العربي، 42 (484)، 108-123.
- خشيب، جلال. (2018، ربيع). الجيوبوليتيكا الروسية الحديثة والمعاصرة بين النظرية والتطبيق. مجلة رؤية تركية، 7 (2)، 97-121.
- دوغين، ألكسندر. (2004). *أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي* (عماد حاتم، مترجم). دار الكتاب الجديد المتحدة.
- راشد، باسم. (2013). *المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي*. وحدة

- الدراسات المستقبلية، مكتبة الإسكندرية - مصر .
- الرشدان، عبد الفتاح علي. (2019). تطور مفهوم الأمن العالمي في عالم متغير. مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية - الجامعة الأردنية، 46(3)، 116-131.
- سعيد، محمد قدري. (2011، أبريل). حسابات متداخلة: صفقات السلاح الرئيسية في المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية، 47(184)، 106-109.
- شوادرة، رضا. (2018). الأمن الدولي والدراسات الأمنية بين الاتجاه التفسيري والطرح الإنساني الشامل. مجلة العلوم الاجتماعية، 15(28)، 156-167.
- الشيخ، نورهان السيد عبد الحميد. (2014). الخيار المتعدد: هل تصبح الطاقة (سلاحًا) روسيًا لاستعادة المكانة الدولية؟. السياسة الدولية، 50(196)، 23-26.
- العابد، نائلة. (2023). تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على العلاقات الدولية. مجلة المعيار، 27(1).
- عباس، محمد. (2014، أكتوبر). حلقة نقاشية: التدخل العسكري الروسي في سوريا سياقاته وتداعياته. مركز الجزيرة للدراسات بالدوحة.
- عقيل، وصفي، وهياجنة، أيمن، والعدوان، خالد. (2021). مفهوم الأمن الدولي لدى نظريات العلاقات الدولية في ضوء المتغيرات الدولية ما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001. مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، 48(3)، 288-307.
- علو، أحمد. (2007). السياسة الخارجية الروسية في علاقاتها الدولية. مجلة الجيش، (263).
- فرج، أنور محمد. (2007). نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة. مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية - العراق.
- قسوم، سليم. (2019). الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية - أبوظبي.
- محمد، غربي. (2008، أبريل 19-30). الدفاع والأمن: إشكالية تحديد المفهومين من وجهة نظر جيوسراتيجية". الملتقى الدولي حول الجزائر والأمن في المتوسط، جامعة منتوري بقسنطينة - الجزائر .
- محمد، لبنى عبدالله. (2014). السياسة الخارجية لروسيا اتجاه الشرق الأوسط منذ 2011-

- 2014م. المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية.  
مركز عمران للدراسات الاستراتيجية. (2014، مارس). *تقدير موقف حول الأزمة الأوكرانية*.  
مصباح، عامر. (2010). *نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية*. دار الكتاب  
الحديث - الجزائر.
- مصباح، عامر. (2011). *النظرية المعاصرة في تحليل العلاقات الدولية (ط2)*. ديوان  
المطبوعات الجامعية - الجزائر.
- المصري، خالد موسى. (2014). *مدخل إلى نظرية العلاقات الدولية*. دار نينوى للدراسات  
والنشر والتوزيع - سوريا.
- ناجي، محمد عباس. (2014). *داخل الدائرة: تحول القوة كمدخل لفهم المنافسات الإقليمية  
والدولية، ملحق مجلة السياسة الدولية، (197)*.
- ناي، جوزيف. (1997). *المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتاريخ (أحمد أمين ومجدي كامل،  
مترجمان)*. الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية.
- نصار، ولیم. (2008، خريف). *روسيا كقوة كبرى. المجلة العربية للعلوم السياسية، (20)،  
ص9-46*.
- يوسف، خولة محي الدين، ويازجي، أمل. (2012). *الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي  
العام. مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 28 (2) 523-550*.
- Baylis, J., & Smith, S. (2001). *The Globalization of World Politics*.  
Oxford University Press.
- David, Charles-Philippe., & Rioux Jean-François. (2001). *Le concept de  
sécurité humaine, dans La sécurité humaine: une nouvelle  
conception des relations internationales*. L'Harmattan.
- Goldstein, J. S. (1999). *International Relations*. Longman.
- Gomart, T. (2015). *Russie: de la "grande stratégie" à la "guerre limitée"*.  
*Revue Politique Étrangère*, 80(2), 25-38.  
<https://doi.org/10.3917/pe.152.0025>
- Hermann, C. F. (1990). *Changing Course: When Governments Choose to  
Redirect Foreign Policy*. *International Studies Quarterly*, 34(1), 3-  
21. <https://doi.org/10.2307/2600403>
- Hussein, K., Gnisci, D., & Wanjiri, J. (2009), *Sécurité et sécurité*

- humaine: présentation des concepts et des initiatives, quelles conséquences pour l'Afrique de l'Ouest?.* document de discussion.
- Kaldor, M. (2006, hiver). *La sécurité humaine: un concept pertinent*(Sonia Marcoux, trad). *Politique Étrangère*, (4), 901-914. <https://doi.org/10.3917/pe.064.0901>
- Kastouèva-Jean, T. (2015). *Le système Poutine: bâti pour durer?.* *Revue Politique Étrangère*, 80(2), 53-65. <https://doi.org/10.3917/pe.152.0053>
- Lamy, S, L. (2001). Contemporary Mainstream Approaches Neo-Realism and Neo-Liberalism.
- Lavrov, S. V. (2008). Russia and the World in the 21st Century. *Russia in Global Affairs*, 6(3).
- Morrow, J. D. (1994). Modeling the forms of international cooperation: distribution versus information. *International Organization*, 48(3), 387-423. <https://doi.org/10.1017/S0020818300028241>
- Radvanyi, J. (2007). *La nouvelle Russie*(4e éd). Armand Colin.
- Tabata, S. (2006). *Dependent on Oil and Gas: Russia's Integration into the World Economy*. Hokkaido University: Slavic Research Center.
- Viotti, P. R., & Kuppi, M. V. (2010). *International Relations Theory*. Pearson.
- Kolossov, V., & Thorey, P. (2007). *La Russie*, Paris: Éditions Sedes/CNED.
- Williams, P. D. (2008). *Security Studies: An Introduction*. Routledge.